او ان كنت تحبيني فانت طالق وفلانة فقالت حضت او احبك طلقت هي فقط ولم تطلق فلانة ولو قال ان احببتني بقلبك فانت طالق فقالت احبك طلقت قضاء وفيما بينه وبين الله سبحانه وتعالى وان كذبت عندهما وعند محمد لا تطلق اذا كانت كاذبة فيما بينه وبين الله تعالى وبرؤية الدم بعد ما قال اذا حضت فانت طالق لا يقع الطلاق لاحتمال ان ينقطع فيما دون الثلاث فان استمر الدم ثلاثا من الايام والليالي وقع الطلاق من حين رأت الدم حتى لو لم تكن مدخولا بها فتزوجت بزوج آخر بعد الرؤية قبل التمادي ثم تمادى بها الدم كان النكاح صحيحا وفي ان حضت حضية يقع الطلاق حين تطهر من الحيض ولم يقع قبل الطهر وفي ان ولدت ذكرا فانت طالق طلقة واحدة وان ولدت انثى فثنتين فولدتهما والحال انه لم يدر الاول منهما تطلق طلقة واحدة فقط وثنتين تنتظرهما حتى لو طلقها واحدة قبل ذلك واراد ان يتزوجها قبل زوج آخر فالاحوط ان لا يتزوجها ومضت العدة بوضع الحمل والمراد بالتزوج التباعد عن مكان الرمية والملك يشترط لاحد الشرطين صورتها قال لها ان كلمت اباعمرو وابايوسف فانت طالق ثلاثا فطلقها واحدة وانقضت عدتها فكلمت اباعمرو ثم تزوجها فكلمت اباعمرو وابايوسف طلقت ثلاثا مع الواحدة الاولى والسبيل على اربعة اوجه اما ان وجد الشرطان في الملك فيقع ما بقي من الثلاث اجماعا او وجدا في غير الملك فلا يقع اجماعا او وجد الاول في الملك والثاني في غير الملك فلا يقع ايضا او وجد الاول في غير الملك والثاني في الملك فتطلق عندنا خلافا لزفر ويبطل بتخلل الثلاث تعليقه اي تعليق الثلاث على ما يشير اليه اكثر الكتب والاولى ان يرجع الى الزوج حتى يشمل تعليق الثلاث وما دونه وصورتها قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثم طلقها ثلاثا ثم عادت اليه بعد زوج آخر ثم دخلت الدار لم يقع شئ وقالا زفر يقع ما علق وانما قيدنا بالثلاث لانه لو نجز ثنتين بعد تعليق لا يبطل التعليق عندهما وعند محمد هي طالق ما بقي من الطلاق وهو قول زفر والشافعي ولو علق الثلاث او البين او العتق بالوطء لم تجب العقر بالبث بعد الطلاق او العتق بالاتفاق وعن ابي يوسف انه اوجب المهر في اللبث ايضا ولم يصر مراجعا به اي باللبث في الرجعي الا اذا اولج ثانيا بعد الاخراج فانه يجب العقر فيهما ويصير مراجعا به بالاجماع صورته قال لامرأته اولا ان جامعتك فانت طالق ثلاثا او انت حرة فلما التقى الختانان لبث ساعة لم تجب عليه العقر وكذا لم يصر مراجعا به اذا كان الطلاق رجعيا عند محمد وعندهم يكفي بصير مراجعا ولا تطلق في ان نكحتها انت طالق فنكح عليها في عدة

فكلمت

فكلمت

الطلاق

عليك

الطلاق البائن صورته قال لامرأته ان تزوجت عليك فلانة أو تزوج طالق فطلق امرأته طلاقا بائنا ثم تزوج امرأة اخرى في عدتها لم تطلق هذه المرأة فوقع في عدة البائن اشارة الى انه لو كان في عدة الرجعي تطلق ولا تطلق في قوله انت طالق ان شاء الله حالا كونه متصلا به خلافا لمالك وان مكث قبل قوله ان شاء الله وانما قيد بقوله متصلا لانه لو سكت تبين حكم الصدر ولا يبطل بان شاء الله وهذا اذا سكت من غير ضرورة اما اذا سكت سكتة للنفس او العطاس ونحوهما فانه لا يمنع الاتصال وفي قوله انت طالق ثلاثا الا واحدة يقع ثنتان وفي الا ثنتين يقع واحدة وعن ابي يوسف انه لا يصح استثناء الاكثر وفي ظاهر الرواية لا فرق وفي قوله انت طالق ثلاثا الا ثلاثا يقع ثلاث

باب طلاق المريض

واختلفوا في حد المريض فقيل هو الذي لا يقدر ان يقوم بنفسه الا ان يقيمه انسان وقيل هو الذي يكون صاحب فراش وان كان يقوم بنفسه وفي الجامع الصغير الخ في فركونه صاحب فراش ان لا يقوم كحاجته الا بكلفة ومشقة وهكذا الغالب من حالة المهلاك والصحيح انه اذا امكنه القيام بحوائجه في البيت ولا يمكنه القيام خارج البيت لا يكون مريضا مرض الموت والمرأة اذا كانت بحيث لا يمكنها القيام للصعود على السطح والا لا تطلق رجعيا اي امرأة حرة مسلمة رجعيا بغير رضاها او بائنا او ثلاثا في مرضه وماتت في عدتها ورثته المرأة وبعدها اي بعد العدة لا ترث مطلقا سواء تزوجت قبل انقضاء العدة او بعدها قبل ان تتزوج بزوج آخر وقال مالك عرش اولا وكذا لا ترث اذا طلقها قبل الدخول وقال مالك امرأة الفار بعد العدة قبل ان تتزوج بزوج آخر وقالا ان انقضى لا ترث في البائن وان ابانها بارما او اختلعت منه او اختارت نفسها بتخييره ثم مات وهي في العدة لم ترث وفي قولها طلقني رجعية فطلقها ثلاثا ورثت وانما قيدنا بالرجعية لانها لو قالت طلقني بائنة او ابانها لا ترث كما تقدم انفاقا وان ابانها بارما في مرضه فمضى وانقضى فانها علمها اي على الابانة في الصحة وعلى مضي العدة اي ان طلقها بائنا في مرضه بارما او ان قال لها في مرضه ان الطلاق البائن كان في صحتي وقد مضت عدتك فصدقته فاقرها بدين او اوصى لها بوصية في الصورتين فلها الاقل منه ومن ارثها عند ابي حنيفة وعندهما يجوز اقراره ووصيته في الثانية ثم انه يجب العدة في الاولى عند زفر لها جميع ما اقر واوصى في الصورة الاولى ومن بارز رجلا او قدم ليقتل بقود او قصاص او رجم في الزنا فابانها عقيب هذه الاشياء ورثت ان مات في ذلك الوجه او قتل وهي في العدة و

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)